واقع التحصيل المعرفي والعلمي في الجزائر

د. نـــوال لوصيـــــف
جامعة قسنطينة1

الملخـــــص :

ظهرت الجامعة في بدايتها على شكل أكاديميات، و يرجع البعض من المؤرخين إلى أن ملامحها تعود إلى عهد الإغريق، لتتطور و تصبح على الشكل الحالي، بحيث يعرفها البعض على أنها البنية القانونيـة المحكمة التخطيط في ثنائية الحلقة بين التعليم و تحصيل المعرفة.

المعرفة العلميـة التي أصبحت اليوم مؤشرا لقيـاس مدى تقدم أو تأخـر الدول ، محافظة من خلال برامجها على هويتها بالدرجة الأولى، و هو ما أكدته الجزائر من خلال محـو آثار ما خلفه الاستعمار الفرنسي من طمس للهوية الجزائرية ، جاعلا من الجامعة الجزائرية أثناء الحقبة الاستعمارية صورة طبق الأصل للجامعة الفرنسية ، فكان في المقام الأول و ضمن أولويات جدول أعمال الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال الإسراع بإصلاح منظومة التعليم بصفة عامة ، أين منح المجال المعرفي و الطالب كل العناية اللازمة .

لتنتقل إستراتيجية الحكومة إلى العمل على تطوير البحث العلمي تماشيا مع التغيرات التي طرأت على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، الثقافية ، الاقتصادية ، السياسية ، و هذا لن يتأتى إلا بوضع منظومة محكمة للتعليم العالي ، و هو ما لاحظناه من خلال عملية الجرد الإلكتروني عبر مختلف مواقع الجامعات للبحوث العلمية المتوفرة ، و التي تتأرجح بين بحـوث لا تتعدى مـا يسمى بالبحوث الكمية و أخرى بحوث كيفية أو نوعيـة ، تعكس هذه الأخيرة واقع التحصيل العلمي و المعرفي في جامعاتنا الجزائرية .

مـا يطـــرح إشكاليـة معالم هذا الواقع في ظل الإصلاحات المتتالية للمنظومة الجامعية ، و مـــا هـــي العثرات و الصعوبات التي تعتري التقدم في مجال البحث العلمي في الجزائر ؟

كل هذا سنحاول توضيحه من خلال مجتمع المعرفـة الذي يتقاسم البحث بين مصـــدر للمعلومـة و منتج لها ، بمعنى تحديد مجتمع المعرفة بين أستاذ و طالب ، مع ذكر ثغرات نظام التعليم العالي الحالي .

الكلمات المفتاحيـــــة . الجامعة – الأسرة الجامعية – المعرفة و البحث العلمي .

مقدمة :

يشكل موضوع واقع التحصيل المعرفي و العلمي في الجزائر من حيث مضمونه و أبعاده من المواضيع المهمة و التي لها علاقة بمدى نجاح المنظومة الجامعية ، حيث تتصل أبعاد هذا الأخير بفعالية ما يبرمج و ما هو مخطط ، ما يجعل واقع التحصيل في الجزائر تابع لعلاقة بين متغيرين الجامعة كمؤسسة عمومية من جهة و قوانين ضبط البحث العلمي من جهة أخرى .

و باعتبار أن جوهر واقع التحصيل العلمي و المعرفي على مستوى مؤسساتنا الجامعية يقوم على مدى إمكانية قياس هذين المتغيرين، فتشكل المنظومة الجامعية بمختلف أوجهها فضاء ثري للكم الهائل الذي يحوز عليه من بحوث تنوعت بين بحوث كمية و أخرى نوعية.

ما يدفعنا لطرح إشكالية معالم هذا الواقع في ظل الإصلاحات المتتالية للمنظومة الجامعية ، و ما هي العثرات و الصعوبات التي تعتري التقدم في مجال البحث العلمي في الجزائر ؟

كل هذا سنحاول توضيحه من خلال:

1 / تحديد مجتمع المعرفة.

2 / مؤشرات واقع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر .

3 / معوقات تنمية البحث العلمي في الجزائر .

1/ تحديد مجتمع المعرفة:

يعيش العالم اليوم في حالة سباق لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تقوده إلى التقدم و الرقي و الازدهار ُ يكون بذلك كل من العلم ، المعرفة العلمية و البحث العلمي أساسا لمجتمع المعرفة .

حيث تعرف المعرفة العلمية على أنها نشاطات فكرية و نشاطات عقلية للوصول إلى الحقائق الموضوعية العامة، و هو ما يجعلها تتميز بتطبيق معايير ممنهجة و تستقل تماما عن التحيز الشخصي و التدخلات العاطفية و الوجدانية و المصلحة الشخصية ، و تقوم بتقديم تفسيرات محدودة و دقيقة للموضوعات و العمليات و العلاقات التي تقع في عالم الظواهر الطبيعية بصفة خاصة[1].

إن الجانب المعرفي بهذا المفهوم يرتبط بمعتقدات الفرد و مدركاته و آرائه التي يتبناها حيال الشيء أو الشخص أو الحدث ، و يظهر هذا الأخير في مدى فهم و استيعاب و إدراك الموضوع أو الموقف أو الظاهرة من قبله ، و بناءا على مدى توفر المعارف ، المعلومات ، الثقافة و الخبرات السابقة و التجارب يحدد موقف الفرد[2] .

---

1 دناقة محمد ، **الأستاذ الباحث و واقع انتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي – دراسة عينة من أساتذة علم الاجتماع بجامعة الأغواط . غرداية . ورقلة –** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، (2010 – 2011) ، ، ص . 38 .

2 محمد مسلم ، **تنمية الموارد البشرية – دعائم و أدوات** – ، الجزائر ، دار طليطلة ، 2010 ، ص . 32 .

و بالتالي لن يتأتى ذلك إلا بالعلم حيث تم وصفه في قاموس القرن العشرين للغة الانجليزية بأنه : (المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة و الدراسة و التجريب ، و التي تتم بهدف تحديد طبيعة و أصول الظاهرة التي تخضع للملاحظة و الدراسة) .

و يطلق العلماء على الطريقة العلمية التي يسلكونها من أجل إنتاج المعرفة العلمية و التحقق من صدقها خطوات المنهج العلمي أو المنهجية و التي تعرف هي الأخرى على أنها : (مجموعة المناهج و التقنيات التي تساهم في بلورة البحث و قيادة خطواته العلمية)[3] .

إن تميز العصر الحديث بميزة المعرفة حول المعلومات بأنها سلعة إستراتيجية مهمة ، و مصدرا مهما للقيمة الفكرية و العلمية ، التي ترسم من خلالها المجتمعات و الدول قوتها و تقدمها في شتى المجالات ، و قد فرضت المتغيرات المعرفية العديد من الآثار و التحديات على أهداف و وظائف و برامج مؤسسات التعليم العالي ، و يدعم ذلك ضرورة الانفتاح على اللغات الأجنبية و تعليمها ، في الوقت الذي انتشرت فيه الجامعات الأجنبية ، و أصبح الإيحاء بأفضلية الأجنبي على ما هو محلي (وطني) ، و لعل قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة و اختيارها و تطبيقها وفق احتياجاته و قدرته على إعادة استخدامها ، يعتبر أمرا هاما لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و تحقيق المستوى المعيشي اللائق[4] .

كل ما سبق يجعل من البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية و وضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم ، حيث يتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة و دقيقة و منظمة و استخدام أدوات و وسائل بحثية[5] ، و هو ما يعبد الطريق إلى الفحص المتعلق و الهادف من أجل اكتشاف معرفة جديدة مفيدة ، في إطار تطوير و تحسين لما هو موجود منها [6] .
لنكون في الأخير أمام ثلاثية البحث و الباحث و الإشراف العلمي ، فالبحث باعتباره طلب الحقيقة و تقصيها و إذاعتها بين الناس وفق طريقة يسير عليها الباحث ليصل إلى الغاية من موضوع بحثه ، أما عن الباحث فهو من له القدرة على تنظيم المعلومات التي بين يديه و التي يريد نقلها إلى القارئ ، تنظيما منطقيا له معناه و مدلوله ، مرتبا أفكاره ترتيبا متسلسلا في أسلوب علمي رصين بعيد عن الغموض و الإطالة ، يسعى بذلك لتحقيق أحد الأمور إما – أن يبدع شيئا جديدا ، يوضح أمرا غامضا ، يختزل عملا مسهبا ، يرتب دراسة

---

[3] دناقة احمد ، مرجع سابق ، ص . 102 .

[4] المرجع السابق ، ص . 97 .

[5] جحنيط حمزة ، **المبادئ الأساسية و الأخلاقية للبحث العلمي** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول " الأمانة العلمية " ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11 / 07 / 2017 ، ص . 20 .

6 شامية بن عباس ، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات و انعكاساتها على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة ، (2014 – 2015) ، ص . 301 .

مشوشة أو يجمع شتات بحث مبعثر أو يصحح دراسة خاطئة – ، و لأجل ذلك يجب توفر مجموعة من الصفات في الباحث نلخصها في الأمانة العلمية ، الصبر و التأني، الإخلاص و الرغبة[7] .

إن عملية البحث بهذا الشكل تجمع بين طرفين الأستاذ و الطالب ، و يظهر هنا أهمية الإشراف العلمي الذي يعرفه البعض على أنه تلقين أصول الحرفة و إشراف أصول النظرية بشكل تطبيقي ، و هنا يدخل عنصر الزمن طال أو قصر كأحد العناصر الرئيسية في تعلم حرفة ما ، بالإضافة إلى الجهد المبذول و الدافعية و الرغبة في الانجاز على هدى من العلم و التجربة[8] [9] .

و هو ما يطرح فكرة الأستاذ الباحث بين إنتاج المعرفة و استهلاكها ، بحيث نلاحظ أن إتباع إستراتيجية النمو الكمي في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي هذه لم تفي بحاجات القطاع ، و لم تطبق على نوعية التعليم و جودته التي كان عليها في وقت سابق من الزمان ، فعلى الرغم من توسع سياسة إنشاء جامعات و مراكز و مدارس و معاهد جامعية ، إلا أن الاهتمام بجانب توفير المقاعد البيداغوجية كان له انعكاس سلبي ، أين انحصر التعليم العالي في غالب الأحيان على تلقين المعلومات للطلبة[10] ، حفاظا على الوضع الاجتماعي القائم و بالتالي لا مجال لإحداث تغيير أو تعديل داخل أو خارج الجامعة ، و هو ما يظهر في شكل تلقين و تداول المعرفة و الخبرات التعليمية بين المعلم و الطالب دون مشاركة بقية المجتمع ، ما أدى إلى أحادية و مركزية إدارة التعليم الجامعي ، حيث صارت القرارات تتخذ و السياسات ترسم بطريقة مركزية دون إشراك كل الأطراف الفاعلة من أساتذة باحثين طلبة إداريين ، و هو ما نتج عنه اضطرابات داخل الوسط الجامعي [11] .

كل هذه المعطيات تدفعنا للحديث في الجزئية الموالية عن مؤشرات واقع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر .

2 / مؤشرات واقع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر :

في المجتمع الجزائري المتطور تمثل جامعة الجزائر حصنا عتيدا و قلعة راسخة للعلم و المعرفة بالإضافة إلى مهمتها في التكوين للموظفين و الأساتذة و الكوادر و الباحثين في كل مجالات التنمية ، لقد تم إنشاء جامعة الجزائر سنة 1909 (قانون 30 ديسمبر) ، بعد سلسلة من الخطوات التي كانت بدايتها قانون 20 ديسمبر 1879 ، الذي تولى إنشاء أربعة مدارس مختصة و هي (مدرسة الطب و الصيدلة ، مدرسة العلوم، مدرسة الآداب و العلوم الإنسانية ، مدرسة الحقوق) .

---

[7] عبود عبد الله العسكري ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ، دار النمير ، دمشق ، 2004 ، ص ص . 17 . 20 .

[8] المرجع السابق ، ص ص . 24 . 25 .

[9] مرسوم تنفيذي رقم 03/09 مؤرخ في 3 جانفي 2009 ، يوضح مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 1(2009) .

[10] مرسوم تنفيذي رقم 209/08 مؤرخ في . 19 أوت 2008 ، يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة دكتوراه ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 4 (2008) .

[11] دناقة محمد ، مرجع سابق ، ص . 83 .

عرفت هذه الجامعة في الفترة الاستعمارية تطورات نوعية و هيكلية متنوعة و متعددة ، لكنها كانت تصب كلها في خدمة الأهداف الاستعمارية ، بعد الاستقلال تمثلت مهمتها في التكوين و تخريج الإطارات التي كانت البلاد في حاجة إليها ، و عرفت خلال هذه المرحلة أيضا العديد من التحولات التنظيمية و الهيكلية ، و هي تشكل اليوم قطبا من أقطاب العلوم و المعرفة في الجزائر[12] .

تعد جامعة الجزائر هي أول مدرسة أنشئت في العهد الاستعماري على أرض الجزائر بدأت نشاطها من عام 1833 ، و كان يشرف على التدريس أساتذة عسكريين و ذلك في مستشفى مصطفى باشا بالعاصمة، في البداية كانت توجه هذه الدروس إلى الطلبة الأوروبيين فحسب ، إلا أن بموجب مذكرة لوزير الحرب تم إصدارها بـ 10 جوان 1833 تم قبول الطلبة الأتراك و الجزائريين مسلمين و يهود ، كانت هذه الدروس في هذه المرحلة – المرحلة الأولى – تقتصر على علم التشريح و الفيزيولوجيا الوصفية ، إلا أنه تم توقيف هذه المدرسة عام 1835 بقرار من الجنرال كلوزيل ، و تم اقتراح إعادة فتحها عام 1854 بقرار من المجلس البلدي للجزائر وتم فتحها رسميا بمرسوم مؤرخ في . 4 أوت 1857 ، و لم تبدأ نشاطها إلا ابتداء من عام 1859 ، و بموجب القانون المؤرخ في 30 ديسمبر 1909 حولت المدرسة إلى كلية للطب و الصيدلة بالجزائر ، و السيد يوسف بن خدة – رحمه الله – من بين طلبة هذه الكلية الذين برزوا في تاريخ الجزائر ، حيث التحق بها عام 1943 بعد التحاقه بحزب الشعب الجزائري سنة 1942 ، لكن سرعان ما ألقت القبض عليه قوات الاحتلال ، و بعد أن أطلق سراحه قرر تأجيل دراساته لخدمة القضية الجزائرية (تحصل على شهادة صيدلي سنة1951) ، و تجلت مكانته في تاريخ الجزائر في مسؤوليته كثاني رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة .

من خلال هذا العرض السريع يتضح أن التعليم العالي في عهد الاستعمار كان مسخرا لخدمة السياسة و الحاجيات الاستعمارية ، و يهدف أساسا إلى فرنسة التعليم في الجزائر و ربطه مباشرة بالجامعة الفرنسية الأم و ذلك منذ الأيام الأولى من الاستعمار .

لكن بمجرد حصول الجزائر على الاستقلال سنة 1962 إلى يومنا هذا تطورت الجامعة بوتيرة سريعة ، لا سيما بعد إصلاح التعليم العالي في سنة 1971[13] ، منذ تلك السنة عمل قطاع التعليم العالي و البحث العلمي على تطوير الجامعة من حيث التنظيم و الهيكلة بصفة تدريجية ، و فيما يلي نورد تعريفات لكل من :

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و ثقافي مهني تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي[14] .

[12] Vue sur le site : www.mesrs.dz , Le : 16/02/2018 , A 18h .30 .
[13] Vue sur le Site : www.univ-alg.dz/uinv_ar Le: : 16/02/2018 , A 18h .30 .
[14] المرسوم التنفيذي رقم 279/03 المؤرخ في . 23 أوت 2003 يحدد مهام الجامعة و القواعد الخاصة بتنظيمها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العد 51 (2003) ، ص . 5 .

– الجامعة : لقد تبلورت ملامح الجامعة أيام الإغريق و في عصور تدعمت مقوماتها و صارت عبارة عن أكاديميات تضم أساتذة و طلبة و لها مناهج و ميزانية مستقلة ، و أصبحت تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث و التعليم و نشر المعرفة ، و إنتاجها من اجل خدمة المجتمع الذي تنتمي إليه و تتفاعل معه .

و توجد عدة تعريفات للجامعة تتباين أو تتشابه حسب الزاوية التي يرى فيها المفكر أو الباحث ، و كذا حسب الحقل الذي ينتمي إليه صاحب التعريف ، و سوف نورد بعض التعريفات للجامعة حسب بعض الحقول المعرفية مع مراعاة أن لا تبتعد التعاريف المقدمة عن موضوع و هدف المداخلة ، فمنهم من يعرف الجامعة على أنها : (مؤسسة تضمن التعليم و التكوين العالي العلمي أو المهني و قد تكون عمومية أو خاصة ... ، و عالم الجامعة هو المكان الذي يمتاز بإعداد نمط ثقافي جديد ، كما أنها تمثل منظمة أو مجموعة منظمات ، تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية ، و تلاقي المشاكل الوظيفية لمختلف المنظمات الأخرى)[15] .

و هناك من يرى الجامعة الجزائرية كل جامعة أو مركز جامعي أو معهد أو مدرسة للتعليم العالي ، موكلة إليها مهمة البحث العلمي و من وظائف أساتذتها وظيفة البحث العلمي .

تنظم شبكة التعليم العالي 106 مؤسسة تعليم عالي موزعة على 48 ولاية : (50 جامعة ، 13 مركز جامعي ، 20 مدرسة وطنية عليا ، و 10 مدرسة عليا ، و 11 مدرسة عليا للأساتذة ، 2 ملحقة جامعية إضافة إلى 3 أقسام تحضيرية)[16] .

– الأستاذ الباحث هو الذي يكون في وضعية الخدمة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و الثقافي و المهني و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ، التي تضمن له مهمة التكوين العالي و يخضع لقانون الوظيف العمومي و النظام الداخلي للمؤسسات التي ينتمي إليها [17] ، و تحدد مهام الأساتذة الباحثين حسب أسلاكهم فنجد (أستاذ مساعد ب / أ ، أستاذ محاضر ب / أ ، الأستاذ برتبة بروفيسور) .

في الآونة الأخيرة ثمة تقدم أحرزه قطاع البحث العلمي بالجزائر بعد تأخر ، فقبل عام 2008 كانت موازنة البحث العلمي هناك جد متواضعة إذ لم يخصص له سوى 0,28°/° من إجمالي الناتج المحلي ، و تجلى ذلك في ضعف المنتوج العلمي من قلة المنشورات العلمية و براءة الاختراع المسجلة من قبل الباحثين ، كذلك ضعف التعاون بين الجهات البحثية من جامعات و مراكز الأبحاث من جهة و القطاعين الاقتصادي و الاجتماعي في

---

[15] دناقة محمد ، مرجع سابق ، ص . 77 .

[16] فلوح احمد ، **مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية – المركز الجامعي نموذجا –** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول " الأمانة العلمية "، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11 / 07 / 2017 ، ص . 67 . كما هو الحال بالنسبة لإنشاء المدرسة الوطنية للمناجمنت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 116/08 مؤرخ في 9 أفريل 2008 يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 20 (2008) .

[17] دناقة محمد ، مرجع سابق ، ص . 79 .

الدولة من جهة أخرى ، و مع بداية عام 2009 لاح بصيص الأمل عندما وضعت الجزائر إستراتيجية خاصة بمستوى البحث العلمي و النهوض حتى عام 2017 .

و عن أهم رهانات البحث العلمي فقد كان غائبا عن الواقع الاقتصادي و المجتمع الجزائري حتى عام 1998 إذ تم إصدار أول قانون للبحث العلمي ، و أعطيت له أولوية إنشاء الصندوق الوطني لتمويل القطاع و خلال البرنامج الخماسي الأول الممتد من 1998 – 2002 كانت المهمة منصبة على تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيا ، و خلق المؤسسات التي تسيره بإنشاء المختبرات و تمويل البحوث .

أما عن هيكلة البحث العلمي لم تكن جيدة حيث لم تسمح بنيته التحتية بإنتاج المعرفة و تطوير التكنولوجيا فمررنا بعد ذلك بمرحلة ضعف واضح حتى عام 2008[18] .

بعد هذا تم إصدار القانون الثاني للبحث العلمي الممتد من 2008 – 2012 ، و هي المرحلة التي شهدت إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي عام 2009 ، و تركزت مهامها حول ضمان ترقية البحث العلمي بتدعيم القواعد العلمية و التكنولوجية للبلاد ، و تحديد الوسائل الضرورية للبحث و التطوير و توفيرها و العمل على تثمين نتائج هذا البحث ، و دعم تمويل الدولة لكل الأنشطة العلمية و كل هذا يتطلب الإنفاق الكثير على القطاع و قد وصل الآن إلى 0,5°/° من إجمالي الإنتاج المحلي .

فكانت من أولويات المديرية هيكلة القطاع و تقديم نظام وطني متكامل للبحث ، و زيادة عدد الباحثين و الأكاديميين و الرفع من مستوى التجهيزات العلمية و المنشآت و يمكن القول أن النتائج كانت مرضية .

لقد انتقلنا من 600 مخبر بحث عام 2008 إلى 1400 مخبر في 2016 داخل الجامعات ، و كل الجامعات الجزائرية أصبحت مهيكلة بمختبرات بحث و في كل المجالات و التخصصات و مجهزة بأدوات بحث بمواصفات عالمية ، و هو ما زاد من عدد الباحثين في كل التخصصات ، أيضا انتقلنا من 1200 أستاذ باحث إلى 30 ألف أستاذ باحث إضافة إلى 60 ألف طالب دكتوراه ، أما خارج الجامعات يوجد 30 مركز بحث على المستوى الوطني يشارك فيها 2500 باحث دائم ، و هي مراكز تهتم بالبحث التطبيقي و التطوير التكنولوجي بشكل خاص ، و بالنسبة للمنشورات العلمية فقد انتقل العدد من 12 ألف بحث منشور في المجلات العلمية رفيعة المستوى عام 2008 إلى 45 ألف بحث عام 2015[19] .

---

[18] فضلون الزهراء ، " **جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين النظري و التطبيق – قراءة تحليلية لجودة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** "، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية بالجزائر العاصمة ، مركز جيل البحث العلمي، لبنان ، 11 / 07 / 2017 ، ص . 119 .

[19] فضلون الزهراء ، مرجع سابق ، ص ص . 119. 120 .

لقد اعتبر البحث العلمي المفتاح الرئيسي لاختلاف المكانة بين الجامعات ، و لهذا فكل دولة و الجزائر خاصة تراهن عليه كمصدر رئيسي للتمويل[20] .

يعد نشاط البحث و التطوير داخل المنظمات المغذي الرئيسي للإبداعات التكنولوجية و خاصة في المنظمات الكبرى التي تتوفر على مخابر و إمكانيات مادية و بشرية معتبرة ، حيث كلما كبر حجم المنظمة كلما أدى ذلك بالضرورة إلى تكوين وظيفة خاصة بالبحث و التطوير فيها [21]، و هذا لم و لن يتأتى إلا بالتغيير. إن التحكم في التغيير بطبيعة الحال يتطلب رسم إستراتيجية واضحة المعالم تتحدد فيها كل المعطيات الضرورية و الأساسية لإدارة التغير بنجاح و بكل فعالية ، و أول هذه العملية يبدأ لا محالة بتحديد الأسباب التي تكمن وراء هذا التغيير علما بأن هذه المرحلة مهمة جدا[22] .

تعريف الإستراتيجية حسب Drucker على أنها " تحليل الموقف الحالي و تغييره عند الضرورة مع الأخذ بعين الاعتبار مقدار الموارد المتاحة و المتوقعة " ، و بينما يعتبرها Chandler " تحديد الغايات الأساسية للمؤسسة البعيدة المدى و اتخاذ مسالك العمل و تخصيص الموارد الضرورية لتحقيقها " ، بينما يعرفها Mintezberg على أنها " تمثل كلا من خطط المستقبل و نماذج مشتقة من الماضي "[23] .

لقد ساعد تدخل الإدارة الالكترونية على تطوير العمل الإداري ، فالإدارة الالكترونية نمط جديد من الإدارة ترك أثاره الواسعة على المؤسسات و على إستراتيجيتها و وظائفها ، و في الواقع أن المتأنيات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل في التكنولوجيا الرقمية ، و البعد الإداري أيضا المتمثل في تطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة ، و أصبحت تعمل على جانب كبير من المرونة الإدارية ، حيث ساهمت الثورة الرقمية في تحديث أساليب العمل أهمها :

(الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي ، الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد ، الانتقال من التنظيم القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي ، الانتقال من القيادة المركزة على المهام إلى قيادة مركزة على مزيج من التكنولوجيا ، الانتقال من الرقابة بمفهوم مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط إلى الرقابة المباشرة الآنية)[24] .

لقد أصبحت الجامعة في واجهة التطورات و التغيرات المتتالية و المتعاقبة التي أفرزتها الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و التاريخية للواقع الاجتماعي ، من خلال امتحان قدرتها ليس على التكيف

---

[20] دناقة محمد ، مرجع سابق ، ص . 85 .

[21] شامية بن عباس ، مرجع سابق ، ص . 300 .

[22] محمد مسلم ، مرجع سابق ، ص . 12 .

[23] عبد الوهاب سويسي ، **المنظمة (المتغيرات – الأبعاد – التصميم)** ، الجزائر ، دار النجاح للكتاب ، 2009 ، ص . 197 .

[24] موسي عبد الناصر . محمد قريشي ، **مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم التكنولوجيا جامعة بسكرة – الجزائر–)** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، عدد 9 (2011) ، ص . 93 .

مع التحولات و فقط بل على المساهمة في صنع التغيير المدروس و الهادف و الفعال ، و يطلب من الجامعة اليوم تجاوز التبعية التي أملتها نفس الظروف أو العوامل السابقة ، من اجل المساهمة في إنتاج المعرفة و بالتالي النهوض بالمجتمع و تنميته و ازدهاره[25] .

و بالنظر للقيمة العلمية للانترنيت عدها علماء المنهجية مصدرا من مصادر البحث العلمي من حيث أن فيها تسهيلا للوصول إلى المعلومة و الوثائق العلمية (المصادر و المراجع) ذات الصلة كما و كيفا ، و من الاستناد إليها و الاعتماد عليها في إعداد البحوث العلمية ، و استخدامها في التوثيق البحثي العلمي الأكاديمي بشروط و ضوابط منها الأمانة العلمية في النقل و الإسناد و التوثيق[26] .

لعل من أبرز سمات العصر الحديث غلبة الطابع التنظيمي عليه و تغلغله في كافة وجوه الحياة الاجتماعية ، حتى يخيل للمرء أن هذا العصر عصر التنظيمات ، فلقد شهد القرن 20 نموا تنظيميا واسع النطاق فرضته التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الحادة التي أصابت المجتمعات الحديثة ، و ساعدت عليه بعض الاتجاهات الفكرية التي آمنت بأن التنظيمات الحديثة هي أكثر الأشكال التنظيمية قدرة و كفاءة على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، و إنها النتاج الحقيقي للحضارة الحديثة التي تؤمن بالترشيد و الفعالية و الكفاية[27] .

حيث تتحقق الفعالية التنظيمية من خلال التفاعل الايجابي بين أطراف العملية التنظيمية و تقوم الإدارة المستنيرة على حد تعبير عالم الاجتماع Maslow على المبادئ التالية :

(الثقة الجماعية ، رغبة الفرد في تطوير قدراته بالمنظمة ، السعي المتواصل نحو الكامل و الأفضل ، الاتجاهات الايجابية نحو العمل ، العلاقات الديمقراطية ، قوة النشاط المؤسسي ، المحافظة على ممتلكات المنظمة ، حب التقدير و الثناء ، احترام الرؤساء)[28] .

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم إضافة في إطار إصلاحات قطاع التعليم العالي إدراج تقنية التعليم عن بعد ، هذا النوع الجديد من التعليم الذي يتيح للطلاب متابعة دراستهم عبر برامج و تطبيقات حاسوبية ، مما يسمح للجامعات و المدارس العليا بعد تثبيت التطبيقات على الخوادم الخاصة بها ، يكفيها فقط الاشتراك في هذه البرامج عبر الانترنيت و دفع الثمن الذي سيختلف تبعا لاستخداماتها الفعلية ، و يتمكن الطلاب من

---

[25] دناقة محمد ، مرجع سابق ، ص . 77 .

[26] عبد المنعم النعيمي ، " **إشكالية البلاجيا في البحث العلمي في العلوم الشرعية و القانونية و سائر العلوم الإنسانية** " ، مجلة الفقه و القانون ، مجلة الكترونية تعنى بنشر الدراسات الشرعية و القانونية ، العدد 46 (2016) ، ص . 20 .

[27] دريدش حلمي ، **المبادئ الأولية عند كل من ماكس ، فيبر ، فايول و ميشال كروزييه** ، مجلة دراسات اجتماعية ، الجزائر ، العدد 1 (2009) ، ص . 90 .

[28] عبد الوهاب سويسي ، مرجع سابق ، ص ص . 40 . 41 .

استخدامها عبر أجهزتهم الخاصة ، مما يجعل المدرسة تتحول من هيئتها الواقعية المتداخلة إلى مجرد خدمة يسيرة و سهلة الوصول[29] .

في نفس السياق نضيف التحول إلى الإدارة الإلكترونية و هو ما دفعنا إلى طرح فكرة الجودة الرامية إلى تحسين أهداف البحث العلمي في معادلة أساسها ملاءمة مستجدات البحث في مجال تخصص الطالب الباحث ، حيث لم تكن معايير الجودة ترفا فكريا أو ترفيهيا لتزيد عبئا على الباحث ، بقدر ما تكون حاجة تطبيقية أكثر منها نظرية لتستقيم أمور البحث و تسهل على الباحث اختياره لموضوعه و الدخول فيه بيسر منهجي يضمن سلامة التسلسل البحثي المفضي إلى نتائج المبتغاة من اقرب طريق [30] .

و إن تكلمنا عن الجودة في التعليم العالي و البحث العلمي فيتعلق الأمر بجودة الهيئة التدريسية (التأهيل العلمي السلوكي و الثقافي) ، جودة الطالب ، جودة البرامج التعليمية و طرق التدريس ، جودة المادة التعليمية ، جودة المباني التعليمية و تجهيزاتها ، جودة الإنفاق على التعليم ، جودة الإدارة التعليمية و التشريعات و اللوائح[31] ، و بإضافة أساسيات البحث العلمي التي نلخصها في الموضوعية –الدقة – الحيادية – الدلالة – التبسيط و الاختصار – تحقيق غاية أو هدف – التعميم أو التنبؤ – تحري الاستقلالية ، كل هذا يجعلنا نتساءل عن ما قد يشوب جودة التعليم و أساسيات البحث العلمي في الجزائر ، و هو ما سنعرج للحديث عنه في الجزئية الأخيرة الموالية[32] .

3 / معوقات تنمية البحث العلمي في الجزائر

في الجزائر رغم ما حققه التعليم العالي من انجازات و مساهمات في جميع المجالات ، إلا انه أضحى يعاني من أزمة متعددة المظاهر ، و من أهم ملامح أزمة البحث العلمي هي الاهتمام و التركيز على العملية التعليمية و إهمال الاهتمام بالبحث العلمي ، الاهتمام بتوظيف مدرسين عوض التركيز على توظيف باحثين قادرين على أداء مهمة البحث العلمي ، غياب خطة للبحث العلمي ، ضعف ميزانية البحث العلمي ، عدم تخصيص وقت محدد للبحث مثل ما هو مع عملية التدريس ، عدم توجيه البحث العلمي لمعالجة مشاكل المجتمع ، كما أضحى البحث العلمي هو عبارة عن دروس نظرية تلقى على الطلبة في الجامعات .

و من الأكيد أن أزمة البحث العلمي تؤثر سلبا على دور الجامعة في أداء وظيفتها و تحقيق أهدافها و في تنمية المحيط ، و تؤثر على دور الجامعة في خدمة المجتمع ، و من أهم العوامل المؤثرة سلبا على تحقيق الجامعة لوظيفة البحث العلمي وجود معوقات و مشاكل و صعوبات تعيق مسيرة البحث العلمي ، و تعطل

---

[29] شامية بن عباس ، مرجع سابق ، ص . 300 .

[30] رياض عثمان ، **معايير الجودة في الرسائل الجامعية – الأسس العملية بالتطبيق و التمثيل لوضع الخطة –** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2014 ، ص . 16 .

[31] فضلون الزهراء ، مرجع سابق ، ص . 122 .

[32] جحنيط حمزة ، مرجع سابق ، ص ص . 20 . 22 .

حركة البحث ، و تحرم المجتمع من وسيلة التنمية و الرقي و إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية [33] .

كما نشير إلى أن جامعاتنا قليلة الارتباط بسوق العمل ، و الشركات لا تستعين بالجامعات في تقديم الاستشارات اللازمة إلا نادرا[34] .

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى جانب مهم من البحث العلمي ألا و هو أخلاقيات العلم و البحث العلمي و التي تعد موضوع الساعة ، و كلمة الأخلاقيات جاءت من علم الفلسفة لتضيء السبيل إلى اتخاذ المعيار و القرار في مواقف علمية شائكة خلفها ، و اعتماد المبادئ الأخلاقية في البحث العلمي تساعد الباحثين في الانضباط لتنسيق الأعمال و الأنشطة ، و للحصول على ثقة الناس كما تخدم أيضا أهداف و غايات البحث ، و تنطبق بذلك على الأشخاص الذين ينفذون البحوث العلمية و غيرها من الأنشطة العلمية أو الإبداعية[35] .

لكن مع ظهور ما يسمى بالانتحال العلمي (الأساليب و الخروقات العلمية للعملية الاقتباسية) أو السرقة العلمية ، و التي تمثل شكل من أشكال النقل عير القانوني أي أن تأخذ عمل شخص أخر و تدعي انه عملك[36] ، فالسرقة العلمية جريمة أخلاقية قبل أن تكون علمية[37] .

حيث يفترض وجود صفات في الباحث نجملها في – الازدياد المستمر من العلم و المعرفة ، الصبر و استسهال الصعاب ، التواضع و الاستفادة من أي كان و عدم التعالي على النقد ، الأمانة العلمية ، استثمار الفرص المشجعة على البحث ، التخصص العلمي و التعمق فيه ، معرفة مصادر البحث في مجال التخصص ، الاطلاع على العلوم المكملة للتخصص ، الممارسة الدائمة للبحث و عدم التوقف عنه ، الحرص على التجديد و الإبداع في مجال البحث)[38] .

و هو ما يفرض إتباع الضوابط الأخلاقية المتعلقة بالأمانة العلمية ، حيث تصاحب هذه الأخيرة كل مراحل البحث العلمي لأنه في الأصل يجب أن يكون الباحث أمينا في أداء واجبه البحثي ، و تتنوع أشكال انتهاك الضوابط الأخلاقية في الأمانة العلمية حسب ما يلي :

---

[33] فلوح احمد ، مرجع سابق ، ص . 64 .

[34] دناقة محمد ، مرجع سابق ، ص . 84 .

[35] جحنيط حمزة ، مرجع سابق ، ص . 19 .

[36] نسيمة طويل ، **المبادئ الأساسية و الأخلاقية للبحث العلمي** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول الأمانة العلمية ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11 / 07 / 2017 ، ص . 37 .

[37] طالب ياسين ، **جريمة السرقة العلمية و آليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول " الأمانة العلمية " ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11 / 07 / 2017 ، ص . 86 .

[38] بن الدين بخولة ، **أخلاقيات البحث العلمي و إشكاليات الأمانة العلمية** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول " الأمانة العلمية " ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11 / 07 / 2017 ، ص ص 58 . 59 .

_ الاختلاق أو الفبركة بمعنى أن يختلق الباحث نتائج عير واقعية دون أن يقوم بأي عملية بحثية .

– التزييف بمعنى تزييف النتائج المتعارضة مع نتائجه البحثية عوض أن يعبر أو يعدل في أدوات بحثه .

– السرقة كاملة سرقة عمل باحث آخر بأكمله مع حذف اسم الباحث الأصلي و تعويضه باسمه .

– النقل الحرفي للبحث أو جزء منه دون الإشارة إلى المرجع المستخدم .

– سرقة مجهود باحثين آخرين عملوا معه بالرغم من أن العمل البحثي مشترك ... الخ[4039] .

و الانتحال العلمي أنواع نلخصها في :

– السرقة العلمية المباشرة : و هي النقل الحرفي مفردة بمفردة من العمل العلمي لباحث آخر .

– السرقة العلمية الذاتية : يحدث عندما يقوم الباحث بإعادة كتابة و نشر أعمال كتابية تم نشرها في شكل كتابي جديد ، و يمكن إدراج أنواع للانتحال الذاتي في (إعادة نشر دراسة نشرت سابقا بأكملها ، نشر أجزاء من دراسة نشرت سابقا للباحث ، إعادة نثر أو استخدام جزء منشور سابقا) .

– انتحال الأفكار (سرقة الأفكار) : معناه سرقة أفكار مستحدثة سواء كانت نظريات أو برامج علمية أو فرضيات أو نتائج علمية أو حتى فكرة[41] [42].

و عليه الواقع الحالي للبحث العلمي و الأكاديمي في الجزائر يفرز عن بعض السلبيات المنبثقة من إيجابياته:

1 / بالنسبة للبحث العلمي :

– رغم وجود عدد لا بأس به من المخابر فان نتائج البحوث تبقى غير مشجعة كما أنها لا توجد طريقا لإعلام الآخرين بنتائجها .

– رغم توسع شبكة مراكز البحوث و ازدياد عدد الباحثين إلا إن براءات الاختراع تبق مخيبة للآمال المنشودة .

– عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة المعالم للبحث و التطوير للقيام بنهضة صناعية ، و تكنولوجية على غرار تجربة كوريا الجنوبية .

– لحد الساعة لم تكتسب الجزائر معهدا للبحث و التطوير ذو سمعة عالمية .

---

[39] نسيمة طويل ، مرجع سابق ، ص . 36 .

[40] مرسوم تنفيذي رقم 89/09 مؤرخ في . 17 فيفري 2009 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 98–254 المؤرخ في 17 أوت 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 12 (2009) .

– مرسوم تنفيذي رقم 10/231 مؤرخ في. 2 أكتوبر 2010 يتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 57 (2010).

[41] نسيمة طويل ، مرجع سابق ، ص . 38 .

[42] قرار رقم 933 المؤرخ في 20 جويلية 2016 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها .

2 / بالنسبة للتعليم العالي :

– رغم قيام الوصاية بإصلاحات معتبرة إلا أن الجامعة لازالت تتخبط في أزمات متتالية .

– وجود حركة كبيرة للخارج لعدة أسباب و التي مست أساتذة الجامعات و الطلبة ، حيث وصل عدد المهاجرين من الطلبة 10000 سنتي (2006 – 2007) .

– إشكالية في قدرة استيعاب الطلبة و كذا نقص التأطير و عدم التكفل اللائق بالخريجين خاصة الطلبة الدراسات العليا التي يعاني عدد لا بأس منهم من مشكلة البطالة و التهميش .

– لازالت الجامعات تسير بالطريقة الكلاسيكية[43] .

و عليه تتلخص أهم مشكلات البحث العلمي في الجزائر في :

– عدم وجود إستراتيجية في مجال البحث العلمي .

– قلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي .

– التركيز على التدريس كهدف رئيسي للجامعة و إهمال البحث العلمي .

– عدم وجود المناخ الجامعي المناسب للإبداع و الابتكار .

– تردي الأوضاع المالية للباحثين (عدم ملاءمة الرواتب لأعباء المعيشة) .

– نقص في الخدمات الاجتماعية و الصحية للأستاذ .

– ضعف التخطيط الجيد للبعثات العلمية إلى الخارج .

– عدم توافر معايير و مؤشرات موضوعية لتقييم نشاطات البحث .

– لا توجد خطة بحث على مستوى الجامعة .

– نقص وسائل و إمكانات نشر البحوث .

– عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة من ميزانية و أجهزة و مراجع .

– غياب التشجيع المادي و المعنوي للأساتذة في مجال البحث .

– عدم التشجيع على المشاركة في الملتقيات العلمية .

– عدم التفرغ للبحث بسبب الأعباء التدريسية و الإدارية .

– عدم توافر برامج تدريبية و تجديدية لتنمية الأساتذة الباحثين .

– الإحساس بعدم جدوى البحث إلا لغرض الترقية .

– ضعف الإعداد و التكوين العلمي في مجال البحث .

– غياب روح التآزر و التعاون بينهم الأساتذة في مجال البحث العلمي .

– نقص التنسيق بين الجامعات و المؤسسات الخارجية[44] .

---

[43] عبد الله كبار ، الجامعة الجزائرية و مسيرة البحث العلمي : تحديات و آفاق ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 16 (2014) ، ص ص . 304 . 305 .

[44] فلوح احمد ، مرجع سابق ، ص ص . 78 . 79 .

و مواجهة لجريمة السرقة العلمية فقد عمدت وزارة التعليم العالي إلى وضع إجراءات ردع الانتحال العلمي و التقيد بالضوابط الأخلاقية :

إجراءات ردعية قانونية : يعتبر الانتحال العلمي عملية سرقة للأفكار و الأعمال العلمية للغير ، و هو بذلك فعل إجرامي وضعت له مجموعة من النصوص القانونية نذكرها[45] :

– القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الدائم المادة 31 منه تنص على اعتبار كل عمليات الغش و الانتحال العلمي سواء في المنشورات ، أو الرسائل العلمية على أنها جرائم عملية تصنف في الأخطاء المهنية من الدرجة الرابعة .

– أصدرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ميثاق الأطروحة الذي يؤكد على الأمانة العلمية في أطروحات الدكتوراه ، و الإجراءات المتخذة في حالة السرقة العلمية .

– أدرجت وزارة التعليم العالي سنة 2016 السرقة العلمية في ند الجرائم العلمية التي تؤدي بصاحبها إلى الفصل و سحب الشهادة و المتابعة القضائية .

آليات الحماية من خلال البرمجيات و الأدوات التكنولوجية : التكنولوجيا هي أهم أسباب تزايد السرقات العلمية بالمقابل ستكون احد أهم وسائل محاصرتها و الحد من انتشارها ، لكن تشير بعض الدراسات إلى أن نسبة نجاح الحد لا تتجاوز 60°/° فقط .

– محاربة الظاهرة أخلاقيا : تكون التوعية هنا بتجريم الفعل و بذكر العقوبات الناشئة عنه ، و قيام المسؤولية ما يجعل الجميع يتجنب الغش و السرقة لتعارضه مع أخلاقيات البحث العلمي و لمواصفات الباحث الحقيقي [46] .

الخاتمـــــــــة :

شهد قطاع التعليم العالي تطورا تدريجيا فيما يخص العناية بالبحث العلمي و الباحث في كل مراحل اكتسابه للمعرفة العلمية ، و لكنه و رغم ذلك اعترت المنظومة الجامعية نقائص و عراقيل أثرت بالسلب على مسيرة أي باحث ، سواء ارتبط الأمر بالباحث في حد ذاته أو المحيط الذي يعمل فيه ، أو الإستراتيجية المتبعة داخل المؤسسات ، و هو ما يستدعي إعادة بعث روح البحث و ذلك من خلال تفعيل لجنة تثمين البحوث العلمية ، التي ارتأى تنصيبها فخامة رئيس الجمهورية في السنوات الأولى من عهداته ، إلى جانب فتح المجال للشراكة مع القطاع العام و القطاع الخاص لتبادل الخبرات ، كما يفترض المشاركة في مختلف الفعاليات و التطورات في البلاد ، و هو ما سيحيي البحث العلمي و يجعل له أفق علمية و عملية تفيد التنمية المستدامة في الدولة .

[45] نسيمة طويل ، مرجع سابق ، ص .39 .

[46] نسيمة طويل ، مرجع سابق ، ص .40 .

قائمة المراجع :

1 / النصوص القانونية :

– المرسوم التنفيذي رقم 279/03 المؤرخ في. 23أوت2003 يحدد مهام الجامعة و القواعد الخاصة بتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العد 51 (2003) .

– مرسوم تنفيذي رقم 116/08 مؤرخ في 9 أفريل 2008 يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 20 (2008) .

– مرسوم تنفيذي رقم 209/08 مؤرخ في . 19 أوت 2008 ، يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة دكتوراه ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 4 (2008) .

– مرسوم تنفيذي رقم 03/09 مؤرخ في 3 جانفي 2009 ، يوضح مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 1(2009) .

– مرسوم تنفيذي رقم 89/09 مؤرخ في . 17 فيفري 2009 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 98–254 المؤرخ في 17 أوت 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 12 (2009) .

– قرار رقم 933 المؤرخ في 20 جويلية 2016 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها .

– مرسوم تنفيذي رقم 10/231 مؤرخ في . 2 أكتوبر 2010 يتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 57 (2010).

2/ الكتب :

– بن الدين بخولة ، **أخلاقيات البحث العلمي و إشكاليات الأمانة العلمية** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول " الأمانة العلمية " ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11/ 07/ 2017 .

– جحنيط حمزة ، **المبادئ الأساسية و الأخلاقية للبحث العلمي** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول " الأمانة العلمية " ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11 / 07 / 2017 .

– حسن رضوان فوقية ، **منهجية البحث العلمي و تنظيمه** ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2007 .

– رياض عثمان ، **معايير الجودة في الرسائل الجامعية – الأسس العملية بالتطبيق و التمثيل لوضع الخطة** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2014 .

– عبود عبد الله العسكري ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ، دار النمير ، دمشق ، 2004 .

– عبد الوهاب سويسي ، **المنظمة (المتغيرات– الأبعاد– التصميم)** ، الجزائر ، دار النجاح للكتاب ،2009.

– فضلون الزهراء ، **جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين النظري و التطبيق – قراءة تحليلية لجودة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول الأمانة العلمية ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11 / 07 / 2017 .

– فلوح احمد ، **مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية – المركز الجامعي نموذجا –** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول الأمانة العلمية ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ،07/11/ 2017 .

– طالب ياسين ، **جريمة السرقة العلمية و آليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول " الأمانة العلمية " ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11 / 07 / 2017 .

– محمد مسلم ، **تنمية الموارد البشرية – دعائم و أدوات –** ، الجزائر ، دار طليطلة ، 2010 . – نسيمة طويل ، **المبادئ الأساسية و الأخلاقية للبحث العلمي** ، سلسلة كتاب أعمال الملتقى المشترك بالجزائر العاصمة حول الأمانة العلمية ، مركز جيل البحث العلمي ، لبنان ، 11 / 07 / 2017 .

3/ المقالات :

– حلمي دريدش ، **المبادئ الأولية عند كل من ماكس ، فيبر ، فايول و ميشال كروزييه** ، مجلة دراسات اجتماعية ، الجزائر ، العدد 1 (2009) .

– عبد الله كبار ، " **الجامعة الجزائرية و مسيرة البحث العلمي : تحديات و آفاق** " ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 16 (2014) .

– عبد المنعم النعيمي ، " **إشكالية البلاجيا في البحث العلمي في العلوم الشرعية و القانونية و سائر العلوم الإنسانية** " ، مجلة الفقه و القانون ، مجلة الكترونية تعنى بنشر الدراسات الشرعية و القانونية ، المغرب ، العدد 46 (2016) .

– عبد الناصر موسي . محمد قريشي ، " **مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري في مؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم التكنولوجيا جامعة بسكرة – الجزائر –)** " ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، عدد 9 (2011) .

4 / الرسائل الجامعية :

– دناقة احمد ، **الأستاذ الباحث و واقع انتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي – دراسة عينة من أساتذة علم الاجتماع بجامعة الأغواط . عرداية . ورقلة –** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، (2010 – 2011) .

– شامية بن عباس ، **تطبيق ادارة الجودة الشاملة في المنظمات و انعكاساتها على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر –** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة ، (2014 – 2015) .